ضبط النص والتعليق عليه

الدكتور
بشار عواد معروف

مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع


ضبط النص والتعليق عليه

بسم الله الرحمن الرحیم



ضبط النص والتعليق عليه

الدكتور

بشار عواد معروف

مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع

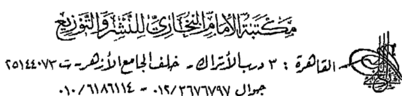
الطبعة الأولى
٢٠١٠م - ١٤٣١هـ

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٢٩٥٩ / ٢٠١٠م

ISBN
978- 977- 481- 036- 7

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

معروف ، بشار عواد .
ضبط النّص والتعليق عليه / بشار عواد معروف .- ط١ .- القاهرة : مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠ .
٦٤ ص ؛ ٢٤سم .
تدمك ٧ ٠٣٦ ٤٨١ ٩٧٧ ٩٧٨
١ـ المخطوطات العربية
أ ـ العنوان
٠٩١,١



فهرس المحتويات

مُقَدِّمَة

يحتل ضبط النَّص والتعليق عليه أهمية عظيمة في علم تحقيق المخطوطات العربية ، ويثير كثيرًا من الاختلاف والجدل بين المَعنيين بهذا الفن الجليل ؛ فمنذ أن بدأ العرب يعنون بتحقيق المخطوطات العربية ونشرها ظهر رأيان مُتضاربان حول الطريقة التي ينبغي اتباعُها عند نشر التراث العربي ، الأول : يرى الاقتصار على إخراج النص مصحّحًا مجرّدًا من كل تعليق . والثاني : يرى أن الواجب يقضي توضيح النص بالهوامش والتعليقات ، وإثبات الاختلافات بين النسخ والتعريف بالأعلام ، وشرح ما يحتاج إلى شرح وتوضيح .

وأقامَ الفريقُ الأول رأيه على أن الغاية من التحقيق هي إخراج ما يسمّى بـ « النَّص الصحيح » ، فلا حاجة بعد ذلك إلى إثقاله بالهوامش والتعليقات ، وقد أخذتْ به كثرةٌ كاثرةٌ من المستشرقين ومَن سار على نهجهم من العرب .

وارتأى الفريقُ الثاني أن طبع النَّص مجرّدًا هو تحريف لطبيعة البحث العلمي واستقامته باعتبار أن الأصل في إخراج النص أن ينظر المحقق فيه وفيما حوله .. وأن يكشف إثاراته وأن يَبِينَ عن إشاراته ، وأن يدل على المَنازِع التي صدر عنها ، ومثل هذا الجهد الذي لا بد منه في التحقيق ، لا بد منه بعد ذلك في الدراسة .

فمن الخير إذًا أن يندمج هذان الجهدان معًا ، فيتولى مُحَقِّقو النصوص بالذات عمليات الشروح الأولى هذه ، لكي تصبح جاهزة للبحث الأدبي الصِّرف ، أو للبحث التأريخي الصِّرْف ، أو لهما معًا ، فتجلى مضيئة من غير عتمة ، نيّرة من غير لبس ، مخدومة خدمة محرّرة تتيح للباحث أن ينطلق بعد ذلك عنها ، دون أن يضطر إلى مُعاودة الجهد الذي بذله المحققون(١) .

وقد بالغ بعض المُتَعانين لهذا الفن ، فأثقلوا هوامش الكتب التي عنوا بنشرها بتعليقات وتعاريف لا مبرر لها ولا مسوّغ ، كأنهم يريدون تَوْبلة الكتاب بها تاركين خلفهم الصعب المبهم الذي هو بالتعليق خليق ، حتى بلغ الأمرُ ببعضهم أن عَرّف بأعلام الناس كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ومالك والشافعي ونحوهم ، وعَرّف بمشاهير المواضع والبلدان مثل دمشق وحلب وحمص وبغداد والموصل والبصرة والقاهرة والإسكندرية ونحوها ، كما أن بعضهم كرر التعريف بالعلم المشهور في أكثر من موضع فأخرجوا التحقيق الدقيق عن طريقه القويم (٢) .

---

(١) راجع : مقدمة العالم الفاضل الدكتور شكري فيصل للجزء الثالث من « الخريدة » الشامية : ٢٤ - ٢٥ .

(٢) انظر مثلًا لا حصرًا : التعليقات على « معجم السفر » للسلفي بتحقيق الدكتورة بهيجة الحسنية ، والتعليقات على « تاريخ » ابن الفرات للدكتور الشماع ، والتعليق على كتاب « الروض النضر » للعمري الذي نشره الدكتور سليم النعيمي . وقد عرّف الدكتور الشماع بمدن من مثل أذربيجان (١ / ٣) وحمص (١ / ٥) ، ودمياط (١ / ٦) ، وسمرقند =

ومع كل الذي ذكرت فالحق : **إنَّ نَشْر النص مُجرّدًا من كل مراجعة وتعليق لا يصلح لتحقيق المخطوطات العربية من عدّة وجوه ، أبرزها :**

١ـ **نُدرة النُّسخ الخطية الصحيحة** المُتْقَنة السليمة الخالية من التصحيف والتحريف ، وأن أغلب المخطوطات العربية كثيرة التصحيف والتحريف والسقط ونحو ذلك مما هو معروف عند أهل المعرفة به .

٢ـ **والغالبية العظمى من المخطوطات لم تَصل إلينا بخطوط مؤلِّفيها ،**

= (١ / ١٥) ، وخوزستان (١ / ١٦) ، وبعلبك (١ / ٤٩) ، وحماة (١ / ٩٤) ، وإشبيلية (١ / ١٣١) ، وحلب وحيفا وعكا (١٢ /) ، وصُور (٢ / ٩) ، والموصل (٢ / ٤٥) ، ودمشق (٢ / ٥٧) ونحوها . وقد عرَّف بدمشق بما يأتي : « دمشق ، البلدة المشهورة ، قصبة الشام ، وهي جنة الأرض بلا خلاف ، قيل : سميت بذلك لأنهم دمشقوا في بنائها أي سارعوا . فتحها المسلمون في رجب سنة ١٤هـ بعد حصار ومنازلة بقيادة خالد بن الوليد وأبي عبيدة بن الجراح ويزيد بن أبي سفيان وشُرَحْبِيل بن حسنة . وتبعد عن بعلبك يومين ، وطرابلس ثلاثة أيام ، وصيدا ثلاثة أيام ، وحمص خمسة أيام ، وحماة ستة أيام ، والقدس ستة أيام ، ومصر ثمانية عشر يومًا ، وحلب تسعة أيام » ، فانظر أين الفائدة المتوخاة من مثل هذا التعليق البارد الذي ليس له أدنى قيمة أو فائدة ؟!

وعرَّف الدكتور – سليم النعيمي – عضو المجمع العلمي العراقي السابق – عند تعليقه على كتاب « الروض النضر » للعمري بأعلام المؤلفين وترك المغمورين لعدم مراجعته ، فعرف مثلًا بأعلام الناس مثل ابن خلكان (١ / ٦٨) ، وابن الوردي (١ / ١٣٧) ، ومعن بن زائدة الشيباني (١ / ٢٣١) وابن الجوزي (١ / ٢٣٤) ، وكرر التعريف بكبار الأعلام من غير أن يشعر كما يظهر من تعريفه بالصلاح الصفدي (أولا في : ١ / ١٠٥ ثم في : ١ / ١٤٣) ، والحافظ ابن حجر العسقلاني (أولًا في : ١ / ١٥٢ ثم في : ١ / ١٩٩) ، وابن عبد الظاهر (أولًا في : ١ / ٦٩ ثم ثانيةً في : ١ / ١٥٤) فتأمل ذلك وتدبر الفائدة !

بل بخطوط نُسَّاخ فيهم الجاهل والعالم ، فتعرَّض كثير منها إلى التغيير والتبديل والتحريف ، بحيث يؤدي نشرُها على ما هي عليه إلى أخطار علمية وتربوية ؛ لأن القرّاء ليسوا دائمًا من المُتَخَصِّصين المتعمقين في العلم الذي يتناوله النص ، فضلًا عن أن إخراجها بهذا الشكل ينفي بطبيعته مصطلح « النَّص الصحيح » .

٣ـ **إنَّ جمهرة المؤلفين والنُّساخ لم يُعْنوا بالإعجام ووضع الحركات المُوَضِّحة للنص** ، بل ندر ذلك عندهم ، وكانوا يعتمدون على ما للقارئ من معرفة في موضوع الكتاب ، لذلك يصبح نشر مثل هذه الكتب بحالتها التي هي عليها لا يتعدى في أكثر الأحايين توفير نسخ خطية – قد تكون محرّفة مصحّفة مبهمة – من الكتاب وهو أمرٌ ما أبعده عن التحقيق الدقيق .

٤ـ **افتقار المؤلفين والنُّسَّاخ إلى وحدة كتابية** مما يؤدي إلى تباين كبير في رسم بعض الكلم ، واستخدام كثير من الصيغ الكتابية غير المعروفة عند أهل عصرنا ، كما سنبينه بعد قليل . ولكن إذا كان الأمر كما بيّنا والحال على ما ذكرنا ، فما هي السبيل الصحيحة لضبط النص ومتى يقوم المحقق بالتعليق عليه ؟

إننا نعتقد أن ضبط النص والتعليق عليه أمران مُتلازمان ، فالغاية من التعليق يجب أن تتجه نحو خدمة ضبط النص وتوضيحه ، ودفع كل إيهام عنه ورفع كل غموض وإبهام فيه . **ولا يَتَأَتَّى ذلك فيما نرى إلا بالعناية التامة بجملة أُمور ، نُوجزها بما يأتي :**

أَوَلاً : تَنْظِيمُ مَادَّةِ ٱلنَّصِّ

لم يكن المؤلفون والنُّسَّاخ يعنون في الأغلب الأعمّ بتنظيم مادة النص كما هو متعارف عليه في عصرنا من حيث بداية الفقرات ووضع النقط عند انتهاء المعاني ، ووضع الفواصل التي تظهرها وتميزها ، بل يسردون الكلام سردًا ويوردونه متتاليًا ، فيتعينَّ على محقق الكتاب عندئذ إعادة تنظيم المادة بما يفيد فهم النص فهمًا جيدًا ويوضح معانيه ويظهر النقول والتعقيبات بصورة واضحة وذلك عن طريق تقسيمه إلى فقرات وجمل .

ولعل من أكثر الأمور أهمية في تنظيم النَّص تعيين بداية الفقرة ، حيث إن بداية الفقرة تقدم انطباعًا بأن المادة التي تتضمنها تكوِّن وحدة مستقلة ذات فكرة واحدة ، ومرتبطة في الوقت نفسه بالسياق العام لمجموع النص .

ففي التراجم مثلًا يمكن تقسيم الترجمة إلى عدة مجاميع مستقلة ، تكوِّن بداية للفقرات ، وهي في الوقت نفسه العناصر الرئيسة المكونة للترجمة عند مُؤَلِّف مُعَيَّن .

وعلى الرغم من أن المادة المتوفرة في ترجمة ما عند مُؤَلِّف مُعَيَّن تختلف حسب منهج ذلك المؤلف من جهة ، وحسب طبيعة المترجم له ، ومكانته العلمية ، أو الأدبية ، أو السياسية من جهة أخرى ، فإن المحقق يستطيع بعد دراسة النص أن يضع لنفسه منهجًا موحّدًا في تنظيم النص استنادًا إلى ذلك .

ولو ضربنا مثلًا **لتنظيم تراجم العلماء** لاستطعنا من غير شك أن نترسّم الوحدات الرئيسة الآتية :

أ ـ اسم المترجم ونسبه ولقبه وكنيته ونسبته .

ب ـ مولده أو ما يدل على عمره .

ج ـ نشأته ودراساته وأخذه عن الشيوخ .

د ـ إنتاجه (مؤلفاته) وتلامذته .

هـ ـ مكانته العلمية وآراء العلماء فيه .

و ـ تحديد تاريخ وفاته .

ز ـ بعض الأمور المتصلة به .

وقد تتوفر هذه الأمور جميعها في الترجمة الواحدة ، وقد توجد طائفة منها ، أو لا يتوفر منها إلا القليل حسب الموازين التي ذكرناها قبل قليل .

وفي **كتب اللغة** مثلًا تُكَوِّن المادة اللغوية الواحدة وحدة موضوعية قائمة بذاتها فتوضع في فقرة مستقلة وإن بدت قصيرة في بعض النصوص .

وفي كتب التاريخ المَعْنِيّة بذكر الحوادث تكوّن الحادثة الواحدة وحدة موضوعية توضع مستقلة وحدها ، وهلم جرًّا استنادًا إلى طبيعة النص المحقق .

ومما لا شك فيه أن النقل عن كل مورد من الموارد التي اعتمدها مؤلف النص يكون وحدة قائمة بذاتها ، فيتعين على المحقق حينئذٍ أن

يبدأ النقل بفقرة مستقلة يُنهيها عند الانتهاء من النقل .

وهنا تَكْمُن الصعوبةُ وتظهرُ براعةُ المحقق ، وذلك لعدم وجود أسلوب واضح عند مؤلِّفي النصوص العربية في ذكر المصادر ، فكان بعضُهم يشيرُ إليها والآخرُ يغفلُ عنها .

وكان المؤلفون الذين يُعنون بذكر مصادرهم يستعملون عادة عبارات دالّة على بداية النقل مثل « قال » و « ذكر » و « وجدت بخط فلان » (١) ونحوها . ويستعمل بعضُهم عباراتٍ دالة على انتهاء النقل ، نحو قولهم « انتهى » (٢) ، أو « هذا آخر كلام فلان » (٣) .

ولكن الصعوبة تظهر في عدة أُمور منها :

أ ـ أن بعض المؤلِّفين يُرجئ ذكر المصدر إلى نهاية النص فيعبر عنه بما يدل عليه نحو قول الذهبي في « تاريخ الإسلام » عند انتهاء نقله : « قاله الفلاس » (٤) أو « قال يحيى بن منده ذلك » (٥) أو « ذكر هذا

---

(١) انظر مثلًا : تاريخ الإسلام للذهبي ، الورقة : ١٩٦ (أيا صوفيا ٣٠٠٨) ، والورقة : ١٠٦ من مجلد السعودية ، والورقة : ٢٠ – ٦٥ ، ٧٢ ، ٨٨ ، ١٠٨ ، ١٣٩ ، ١٥٦ ، ١٨٥ ، ١٨٦ (أيا صوفيا ٣٠١١) وغيرها .

(٢) مثلًا تاريخ الإسلام ، الورقة : ٨٠ (أيا صوفيا) .

(٣) نفسه ، الورقة ٢٤٤ من المجلد السابق .

(٤) نفسه ٢ / ٣١ ، ٣و٤٥ / ١٢٦ ، ٤ / ٧ (من الأجزاء المطبوعة) وغيرها .

(٥) الورقة : ٣٤٠ (أيا صوفيا ٣٠٠٩) .

ابن الساعي » [١] أو « ذكر هذا كله المسبحي » [٢] ونحوه ، فهذا تعيين لانتهاء النقل ، ولكننا نبقى في حيرة لمعرفة بداية النقل لعدم وجود ما يُثْبت بدايته ، وليس لنا إلا الرجوع إلى الموارد الأصلية لتثبيت مواضع النقول ، أما إذا كان الكتاب مفقودًا فليس للمحقق إلا معرفته الواسعة وبراعته وتَفَهُّمه لطبيعة الكتب مما يُعينه على معرفة ذلك .

ب - عدم إشارة كثير من المؤلفين إلى انتهاء النقل البتّة .

ج - أن الغالبية العُظمى من المؤلفين كانوا يذكرون المؤلف ولا يعيّنون الكتاب ، فيقتصرون مثلًا على القول : « قال خليفة » ، أو « قاله الإدريسي » أو « قال موفق الدين ابن أبي أصيبعة » ونحو ذلك مع أن كثيرًا من المؤلفين العرب قد ألفوا أكثر من كتاب ، ولا يستطيع إلا المحقق البارع معرفة مواضع النقول وتعيين الكتاب المقصود .

كل هذه الأمور توضح أن عملية تنظيم النص ليست من السُّهولة واليُسْر بالذي يتصوَّره بعضُهم ، وأنها تحتاجُ إلى معرفةٍ تامةٍ بمناهجِ المؤلفاتِ العربيةِ وسَعَةِ اطلاعٍ عليها واضطلاعٍ بها .

۞ ۞ ۞ ۞

---

(١) الورقة : ٢٣٥ (أيا صوفيا ٣٠١٢) .

(٢) الورقة : ٢٢٨ (أحمد الثالث ٢٩١٧ / ٩) .

ثَانيًا : ضَرُورَةُ ٱلتَّعْلِيلِ عِنْدَ ٱلتَّرْجِيحِ

جرت عادة كثير من المحققين أن يُثْبتوا الاختلافات بين النسخ عند المقارنة بينها في هامش الكتاب ، وبالغ كثير منهم في إيراد كل اختلاف بين النسخ وإن كان تافهًا ، لكنهم في الأغلب الأعمّ كانوا يتخذون النسخة الأم أصلًا ويثبتون كل الاختلافات الأخرى في الهامش من غير ترجيح ، وهي عملية لا تُقَدِّم فائدة كبيرة ؛ إذ إنها تترك عمليًّا الترجيح للقارئ الذي لم يَسْبُرْ غَوْرَ النصِّ كما سبره مُحَقِّقُه من طول معاناته له وصَرْف جُمّاع وقته وهمته إليه .

ومن هذا المنطلق يتعيَّن على المحقق إثبات ما يراه صوابًا في أصل النص ، وتدوين ما يراه غلطًا أو ضعيفًا في الهامش [١] ، اللهم إلا إذا كانت النسخةُ بخط المؤلف أو إذا تأكد له من غير أدنى ريب أن هذا هو اختيارُ المؤلف . فعليه في مثل هذه الحالة أن يثبت اختيار المؤلف في أصل النص وإن كان غلطًا [٢] ، ويُصَحِّح في الهامش .

---

(١) جاء مثلًا في المطبوع من « كتاب الوافي » للصفدي (١ / ٤٦ تحقيق ريتر) : « نقلت من خط الإمام العلامة الحجة شيخ الإسلام قاضي القضاة تقي الدين أبو الحسن » . فعَلَّق المحقق الفاضل على لفظ « أبو » بقوله : « لعله أبي » . وهذا تعليق واهٍ وكان حريًّا بالمحقق أن يصححه في الأصل من غير نقاش لعدم وجود أدنى احتمال بصحة نسبته إلى الصلاح الصفدي العالم المشهور بالعربية .

(٢) ولا ينطبق ذلك على الآيات القرآنية الكريمة ، فالكتاب العزيز واحد ثابت محفوظ قد تولى الله – سبحانه – حفظه ، ولا يأتيه الباطلُ من أية جهة كانت .

والمهم في كل هذه الأحوال التي ذكرناها أن المحقق مُطَالب دائمًا بتعليل الترجيح ، وبيان الأدلة التي دفعته إلى هذا الاختيار ، حيث تصبح المقارنة بغير هذا التعليل خالية من أية فائدة ولا تقدم أي توثيق أو دعم لصحة النص . أما الترجيح بغير تعليل فإنه يوقع في الوهم ولا يُقَدِّم قراءة صحيحة للنَّص .

فمن أمثلة ذلك : ما جاء في كتاب « العبر » للذهبي حيث رَجَّح محقق الجزء الرابع الدكتور الفاضل صلاح الدين المنجد اسم « الحُطْئة » بدلاً من « الحُطيئة » في ترجمة أبي العباس أحمد بن عبد الله بن أحمد ابن الحُطَيئة المتوفى سنة ٥٦٠ من غير تعليل ، بل قال في الهامش : « كذا ضبط في الأصل ، وفي الشذرات « الحطية » ، وفي النجوم : « الحُطَيئة » خطأ [١] هكذا قال ، ولو عَلَّل لوجد نفسه مخطئًا في هذا الترجيح غير المُعَلّل ولوجدَ أن الذي أثبته في الهامش هو الصحيح ؛ ذلك أن الناسخ قد كتب الهمزة ياءً فلما اجتمعت عنده ياءان دمجهما وشدَّدَها ، فكتبه « الحطيّة » ، وقرأه المحقق « الحطئة » ، وقد قيَّده شمس الدين ابن خَلِّكان بالحروف فقال : « بضم الحاء المهملة وفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة من تحتها وبعد الهمزة هاء » [٢] .

---

(١) العبر : ٤ / ١٦٩ .

(٢) وفيات الأعيان : ١ / ١٧١ من طبعة العالم إحسان عباس .

ومن ذلك مثلا : ما وَرَد في كتاب « المُشتبه » للذهبي الذي حققه الشيخ البجاوي ، فرجَّح وفاة أبي الحسن علي بن عبد الله ابن البُنَّتي المَشهور بسرعة القراءة سنة ٦٧١هـ بدلا من سنة ٦٠٧هـ ، وعلق في الهامش قائلًا : « في م ، ص : ٦٠٧ » [١] وترك الأمر هكذا ، فلو راجع ودقق وأتعب نفسه قليلًا لوجد أن الذي أثبته في الهامش هو الصواب ، وأن الذي أثبته في الأصل خطأ مبين لم يقل به لا الذهبي ولا غيره ، وقد ذكره الذهبي نفسه في وفيات سنة ٦٠٧من « تاريخ الإسلام »[٢] وأكد وفاته هذه في « المختصر المحتاج إليه »[٣] و « معرفة القراء الكبار »[٤] ، كما ذكر وفاته في الثامن من رمضان من السنة قبله ابنُ الدُّبَيْثي [٥] ، والزكِيُّ المنذري [٦] والجمالُ ابنُ الصابوني [٧] ، وذكره بعده العلامةُ ابنُ ناصرِ الدين في « توضيح المشتبه »[٨] وغيرهم [٩] .

---

(١) المشتبه : ١١٧ - ١١٨ .

(٢) م ١٨ ق ١ ص : ٢٧٨ بتحقيقنا .

(٣) المختصر : ٣ / ١٥٠ .

(٤) الورقة : ١٨٦ .

(٥) ذيل تاريخ مدينة السلام ، الورقة : ١٧٥ (من مجلد كيمبردج) .

(٦) التكملة ، الترجمة : ١١٦٦ وتعليقنا عليها .

(٧) تكملة إكمال الإكمال : ٦١ .

(٨) توضيح المشتبه ، الورقة : ١٥٠ (من نسخة سوهاج) .

(٩) وانظر أيضًا غاية النهاية لابن الجزري : ١ / ٥٢٦ .

وجرت العادة عند بعض المَعْنيين بالتحقيق مقارنة النص ببعض الكتب المطبوعة التي أوردت المادة التاريخية الموجودة في النص من غير اعتناء باختيار الطبعات الدقيقة التي تستحق أن يُقارِن المحققُ نصَّه بها ، حيث تؤدي المقارنةُ بالطبعات الرديئة إلى زيادة اضطراب النص وتكثيرِ الهوامشِ بغير فائدةٍ تُرتجَى ولا عائدةٍ تعمُّ النصّ .

مثال ذلك : ما جاء في مقدمة « معجم السفر » للسِّلفي : « أبو العباس أحمد بن عبد الغفار بن أمشته » ، فعلَّقت المحققة الفاضلة على لفظ « أمشته » بقولها : « في تذكرة الحفاظ : أسنة » [١] ، وما انتبهتْ إلى أن كلا اللفظين مُصَحَّف ، وأن الصواب فيه « أشته » بفتح الهمزة [٢] وسكون الشين المعجمة وفتح المثناة ، كما في « المشتبه » للذهبي [٣] .

والطريفُ أن السِّلفي نفسه قد ترجم له في « معجم السّفر » [٤] لكن المُحَقِّقة لم تنتبه إلى ذلك ، فلو أن المُحَقِّقة رجعتْ إلى الكتب المختصة لما وقعتْ في هذا الخطأ الذي هو كثيرٌ في هذا الكتاب .

---

(١) معجم السفر : ٢١ .

(٢) وقد ضمها بعضُهم (انظر تبصير المنتبه لابن حجر : ١ / ٢٠) .

(٣) المشتبه : ٢٨ وانظر العبر : ٣ / ٢٣١ .

(٤) معجم السفر : ١ / ١١٣ .

ومن ذلك : ما ورد في الجزء الأول من « تاريخ ابن الفرات » [١] :

« وقال الحافظ ابن الجوزي ... وحدثني عبد الحياني » .

وعلَّق عليها المُحَقِّق بقوله : « في الأصل : وحدثني عبد الله الجباي العبد الصالح – صححت بعد مراجعة المصدر السابق وابن خلكان « وفيات الأعيان » : ١ / ٣٣٦ »

فهذا تعليقٌ واهٍ ، إذ إن كتابًا مثل « المنتظم » المطبوع طبعة رديئة لا يمكن أن يُتَّخذ أساسًا في التصحيح ، ولا طبعة الشيخ محيي الدين عبد الحميد لكتاب « وفيات الأعيان » الرديئة السقيمة المليئة بالتصحيف والتحريف والسّقط .

والحق أن النص كان صحيحًا فأبدله المحققُ خطأً ، فالرجل المذكور هو : « عبد الله الجُبّائي » .

قيّده الذهبي في « المُشْتبه » فقال[٢] : « وعبد الله بن أبي الحسن الجُبّائي ، من الجُبّة من عمل طرابلس نزل أصبهان وحدث ... » ، وذكره ياقوتُ الحموي في (جبة) من « معجم البلدان »[٣] ، وابنُ نقطة في (الجبائي) من « إكمال الإكمال » ، وفي كتاب « التقييد »

(١) ص : ٢٠٦ .

(٢) ص : ١١٧ .

(٣) ٢ / ٣٢ .

له أيضًا [١] والزكيُّ المنذري في « التكملة »[٢] ، وابنُ رجب [٣] ، والتادفي [٤] ، وابنُ العماد [٥] ، والقنوجي [٦] .

فلو رجع المُحَقِّقُ إلى بعض هذه الكتب الجيدة لما وقع في هذا الخطأ ، لا سيما مشتبه الذهبي ، وتوضيح ابن ناصر الدين ، وتبصير ابن حجر ، ومعجم ياقوت وغيرها .

والحقّ أن السلف الصالح من علمائنا قد تنبه إلى أهمية مراجعة النسخ الصحيحة أو الكتب المعنية عند ضبط أسماء الناس وكُناهم وألقابهم وأنسابهم وأسماء المواضع ونحوها ، فكانوا يُعنون بانتقاء أصح النسخ عند اعتمادها في النقل ، ويُنبهون إلى أن ما نقلوه هو من خط المؤلف أو خط عالم ثقة متقن صحيح النقل جيد الضبط .

ولا شك أن غايتهم من كل ذلك إنما كانت ترمي إلى تصحيح النص وتدقيقه وتطمين القارئ إلى صِحّة ما كتبوه .

---

(١) الورقة : ١٣١ من نسخة الأزهر .

(٢) الترجمة : ١٠٥٩ .

(٣) الذيل : ٢ / ٤٤ - ٤٧ .

(٤) قلائد الجواهر : ١٢٩ - ١٣٠ .

(٥) شذرات الذهب ٥ / ١٥ - ١٦ .

(٦) التاج المكلل : ٢١٩ .

من ذلك : قول الذهبي في « تاريخ الإسلام » : « قرأت بخط الكندي في تذكرته »[١] و « نقلتُ هذا وما قبله من خط أمين الدين محمد بن أحمد بن شهيد ، قال : وجدتُ بخط عبد الغني بن سعيد الحافظ فذكر ذلك »[٢] ، و « ووفاته بخط أبي حكيم أحمد بن إسماعيل ابن فضلان العسكري اللغوي »[٣] و « قرأت بخط الضياء » و « قرأت بخط ابن نقطة »[٤] ونحو ذلك .

ولما أراد التأكد من مساحة بغداد راجع نسختين من كتاب طيفور ، إحداهما برواية الصولي والأخرى برواية غيره[٥] ، ولما نقل نسب آل بويه عن ابن خلكان ، قال : « كذا ساق نَسَبَهُ القاضي شمسُ الدين ، وعدَّ ما بينه وبين بهرام ثلاثة عشر أبًا ، وقَابَلْتُه على نسختين »[٦] .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) الورقة : ١٥٠ (أيا صوفيا ٣٠١١) .

(٢) الورقة : ٨١ (أيا صوفيا ٣٠٠٨) .

(٣) الورقة : ١٦٤ (أيا صوفيا ٣٠٠٨) .

(٤) الورقة : ٢٠ ، ٦٥ ، ٧٢ (أيا صوفيا : ٣٠١١) ، والورقة : ٢٨ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٦ (أيا صوفيا : ٣٠١٢) .

(٥) الورقة : ٤٦ ، ٤٨ (أيا صوفيا : ٣٠١١) .

(٦) ٦ / ٢١ من القسم المطبوع .

ثَالِثًا : تَوْحِيدُ الانْتِسَاخِ

اختلف الكُتّاب والنُّسَّاخ في عصر المخطوطات وحتى هذا اليوم في رسم بعض الألفاظ والحروف ، واستخدموا صيغًا متنوعة ؛ **لعدة أسباب ، من أبرزها :**

أ ـ دَفع الاشتباه وخوف وقوع القارئ في قراءة خاطئة .

ب ـ تَسْهيل عمل النُّسَّاخ .

ج ـ عدم وجود وحدة كتابية تنظم مثل هذه الأمور ، كالطباعة الحديثة عندنا .

ولذلك حذفوا بعض الحروف التي كان حقها أن تكتب ، وزادوا حروفًا لم تكن من أصل اللفظ ، وأبدلوا حروفًا مكان حروف أخرى .

١ـ **فمن ذلك** : حذف الألف الوسيطة في كثير من الأعلام مثل « الحارث » و « خالد » و « إبراهيم » و « إسماعيل » و « إسحاق » و « هارون » و « مروان » و « سليمان » و « عثمان » و « معاوية » .

فكتبوها : « الحرث » و « خلد » و « إبرهيم » و « إسمعيل » و « إسحق » و « هرون » ، و « مرون » ، و « سليمن » و « عثمن » و « معوية » على التوالي .

وكتبوا : « السّموات » و « ثلثة » و « ثلثين » و « ثمنية » و « ثمنين » و « الملئكة » و « سبحنه » ونحو ذلك من غير ألف ، فينبغي في رأينا إرجاع ما حذف لزوال العلة .

٢ـ ومعظم القدماء ، وكثير من أهل عصرنا يكتبون « مئة » بزيادة ألف « مائة » وإنما فعلوا ذلك خوفًا من اشتباهها بلفظة « منه » [(١)] ، ولكن كثيرًا من المتعلمين صاروا يقرأونها بلفظ الألف ، وهو خطأ مبين ما نحن بحاجة إليه بعد زوال العِلَّة بظهور الطباعة الحديثة .

٣ـ **ومنه أيضًا** : عدم وضع النقطتين تحت الياء المتطرفة في معظم المخطوطات ، وقد أخذ به كثير من الناشرين والمحققين في عصرنا ولا سيما المصريون ، فصارت تلتبس بالألف المقصورة ، فالتبست عشرات أسماء منقوصة بأسماء مقصورة ، أو صفات بمصادر ، أو مصادر بمصادر ، أو نحو ذلك ، وما يزال الناسُ حتى يومنا هذا يُعانون التباس « المُتَوَفِّي » الذي هو سبحانه وتعالى « بالمُتَوَفَّى » الذي هو الإنسان ، بسبب عدم إعجام الياء .

وقد حاول بعضُ النُّسَّاخ القدماء التفرقة بين الياء المتطرفة والألف المقصورة بأن رسم كل ألف وَرَدَتْ في آخر الكلم ألفًا قائمة .

ومن طريف ما وجدتُ في المخطوطات أن العلامة أبا الحجاج يوسف المِزِّي قد أعجم الألف المقصورة التي على صورة الياء وأهمل الياء المتطرفة في الأجزاء التي بقيت من كتابه العظيم « تهذيب الكمال

---

(١) انظر صبح الأعشىٰ للقلقشندي : ٣ / ١٧٩ ، والوافي للصفدي ١ / ٣٨ وغيرهما .

في أسماء الرجال » [(١)] ، والظاهر أنه إنما أعجمَ الألف لقلة دورها في كتابه إذا قيس بكثرة دور الياء المتطرفة ، وهو في كل حالٍ إنما قصد التمييز حسب ، لذا نرى ضرورة إعجام الياء المتطرفة دفعًا لمثل هذا اللبس وتيسيرًا للقارئ وتقويمًا لقراءته .

٤ـ ولم يكن القدماء في الأغلب الأعم يكتبون الهمزة ، ونادرًا ما يفعلون ذلك ، فأدى هذا الأمرُ إلى اختلاط المقصور بالممدود ، والكتبُ المطبوعة مليئة بمثل هذا الاختلاط ، حسبك أن تُمْعِن النظر فيها لتجد منها عشرات الأمثلة ، فينبغي للمحقق ملاحظةُ هذا الأمر والتروي فيه ومراجعة المعجمات اللغوية والرجالية قبل القطع به .

ويلاحَظ أن كثيرًا من النساخ يضع مدة على الألف الذي يسبق الهمزة نحو كتابتهم « علياً » و « شيمآ » ونحوهما فيتعين الانتباه إلى ذلك .

٥ـ **ومنه أيضًا** : إثبات همزة « ابن » أو حذفها ، حيث تجد هذه الهمزة محذوفة وتجدها تارة أخرى مثبتةً في الموضع الذي حذفت فيه ، وأهل العربية مختلفون في ذلك اختلافًا كبيرًا[(٢)]. فيتعيَّن وضع قاعدة عامة لذلك يسير عليها المحققون . أما نحن فنرى حذفها في جميع المواضع

---

(١) انظر مقدمتنا للمجلد الأول من « تهذيب الكمال » بيروت : ١٩٨٠ .

(٢) انظر « درة الغواص في أوهام الخواص » لأبي محمد القاسم الحريري ومقدمة شيخنا العلامة المرحوم الدكتور مصطفى جواد لِـ« المختصر المحتاج إليه » ، ومقدمتنا لكتاب « التكملة » .

إلا عند مجيئها مفردة أو في بداية السطر أو قبل الصفات المادحة مثل « الإمام » و « الحافظ » و « الشيخ » ، والأنساب مثل « البغداديّ » و « الدمشقيّ » و « البصريّ » ونحوها ، والألقاب مثل « جمال الدين » و « مُحيي الدين » و « الأثير » و « الفاروق » ونحوها .

٦ـ واستعمل المُؤَلِّفون والنُّسَّاخ جملة مختصرات اعتاد المحدثون خاصة استعمالها في الأسانيد من قديم الزمان وهلم جرًّا إلى أزمنة متأخرة ، واقتصروا على الرمز في بعض ألفاظ التحمل .

فكتبوا مثلًا من « حدثنا » الثاء والنون من غير نقط « ىا » ، وقد تحذف الثاء ويقتصر على « ىا » .

وكتبوا من « أخبرنا » الهمزة والنون والألف من غير نقط « أىا » أو الهمزة والباء والنون والألف من غير نقط (أىا » ، والأحسن في رأينا إثباتها كاملة كما تلفظ ؛ لأن كثيرًا من طلبة العلم صاروا يقرأونها بصورتها المختصرة من جهة ؛ ولأن كثيرًا منهم أيضًا صار يظن أن (أىا) إنما هي اختصار للفظة « أنبأنا » مع أن المُحَدِّثين لم يُجوّزوا فيها اختصارًا البتة [1] .

وقد تبدو هذه الأُمورُ أوَّلَ وهلةٍ أنها ليستْ بمجموعها من الإهمام بحيث يقال فيها أخطأ فلان وأصاب فلان ، لكنها صارت من غير شك

---

(١) انظر كتب مصطلح الحديث ، ومنها مثلًا « تدريب الراوي » للسيوطي : ٣٠٢ فما بعد .

تؤدي إلى أخطار لا يمكن تَجَاهُلها ، منها على سبيل الاختصار :

أ ـ التباس المقصور بالممدود .

ب ـ التباس المقصور بالياء .

ج ـ ظهور تسميات غير موجودة أصلًا ، مثل « الحرث » و « خلد » و « صلح » ونحوها مع أنها « الحارث » و « خالد » و « صالح » وهلم جرًّا .

د ـ صعوبة قراءة الخط العربي بسبب الحذف أو الزيادة .

هـ ـ ظهور أخطاء القراءة عند جمهرة المتعلّمين في قراءة « مئة » بسبب رسمها بزيادة الألف « مائة » .

ومهما يكن من أمر فقد أصبحتْ مسألة رسم الكتابة من الأُمور المهمة في عصرنا ؛ لأنها أُولىٰ وسائل المعرفة ، يشكو منها العالم كما يشكو منها المُتَعلِّم على ما قرَّره عَلاّمة العراق أُستاذنا الشيخ محمد بهجة الأثري – حفظه الله – (١) .

◊ ◊ ◊ ◊

(١) راجع تقريره الماتع المرفوع إلى المجمع اللغوي بالقاهرة والمنشور في مجلة المجمع العلمي العراقي : م ٤ العدد : ١ ص : ٣٢٠ فما بعد ، بغداد : ١٩٥٦ .

رَابعًا : تَقْيِيدُ ٱلنَّصِّ بِٱلْحَرَكَات

وينبغي للمحقق أن يُقَيِّد النص ويضبطه بالحركات ، ولا سيما فيما يشتبه من الألفاظ وأسماء الناس وكُناهم وأنسابهم وألقابهم وأسماء المواضع والبلدان ، فضلًا عن تقييد ما يراه حَرِيًّا بالتقييد من اللغة والنحو بغية توضيح المعنى ودفع الاشتباه عنه .

وقد صرت أعتقد في السَّنَيات الأخيرة أن ضبط النص بالحركات من أكثر الأُمور أهمية في تحقيق النصوص ؛ لما يُتَوخى من **فوائده الجَمَّة ، التي منها :**

أ ـ تمييز التحقيق الجيد من الرديء والتعرف على جهود المحقق ومراجعته وتحَرِّيه وتدقيقه .

ب ـ إظهار المعنى الحقيقي للنص ودفع أي إيهام قد يقع فيه القارئ بسبب عدم وضوح موقع الكلمة الإعرابي له .

ج ـ أن هذه الطريقة تقوّم لسان القارئ وتعوّده القراءة السليمة والنطق الصحيح ثم الحفظ القويم ، سواءً أكان ذلك في اللغة أم أسماء الأعلام ، أم غيرهما ، فتُغنيه القراءةُ الكثيرةُ عن كثير من القواعد وحفظها ؛ إذ يصبح النطق السليم عنده عادة لا يحتاج إلى تفكير كثير .

د ـ رفع الاشتباه عن الأسماء والكنى والألقاب والأنساب والألفاظ المؤتلفة الرسم والنقط ، المختلفة الحركات ، مثل « حَمِيد » ، و « حُمَيْد » ، و « سَلِيم » و « سُلَيْم » ، و « مُسْلِم » و « مُسَلّم » ،

و « البَرْقي » و « البَرَقي » ، و « البَطِّي » و « البُطِّي » و « البَطِيء » ، و « الجَلاَّبي » و « الجُلاَّبي » و « السَّلَفي » و « السِّلَفي » و « السُّلفي » و « السلقي » ونحو ذلك مما هو معروف عند أهل هذا الفن .

يضاف إلى ذلك أن على المُحَقِّق تقييد كل ما يشتبه من الألفاظ والأعلام سواء أكان الاشتباه بالرسم أم باختلاف النقط أم بالحركات .

وينبغي للمحقق الرجوعُ إلى الكتب المتخصصة في كل فن من هذه الفنون .

فيرجع في تقييد اللغة وضبطها إلى المعجمات اللغوية المعتمدة ، كـ : « صحاح الجوهري » ، و« لسان ابن منظور » ، و « قاموس الفيروز آبادي » و « تاج » السيد الزَّبيدي ونحوها .

وفي الأنساب إلى كتب الأنساب ، مثل « أنساب السمعاني » ، « ولباب ابن الأثير » ، وغيرِهما .

وفي الألقاب إلى المؤلفات المختصة بها ، كتلك التي لابن الفُوَطِي وابنِ حجر والسخاويِّ .

وفي المواضع إلى المعجمات الجغرافية كـ « معجم ياقوت » ، و « مراصد » ابن عبد الحق البغدادي ونحوِها .

ولعل من أعظم الكتب في هذا الفن خطرًا وأكثرِها نفعًا وأبقاها على الأيام أثرًا هي **كُتب المُشْتبه** .

وقد بذل العلماء المسلمون من السلف الصالح جهودًا جبارة في تقييد مَنْ فيه أدنى اشتباه من أسماء الناس وكُناهم وألقابهم وأنسابهم وأسماء المواضع ، باعتبار أن الأسماء شيء لا يدخله القياس ، ليس هناك شيء قبلها يدل عليها ولا شيء بعدها يدل عليها ، فليس لها إلا التقييد والضبط ، سواء أكان التقييد والضبط بالقلم (يعني وضع الحركات فوق الحروف) أو التقييد والضبط بالحروف كما هو مشهور .

وهذه الكتب هي المرجع الأمين والركن الركين التي يجب على كل محقق أن يعرفها ويطلع عليها ويقتنيها .

وتضم المكتبة العربية اليوم عددًا لا يُشتهان به من الكتب المؤلفة في هذا الفن الجليل الخطير ، حيث شمَّر العلماءُ عن سواعدهم منذ فترة مبكرة وألَّفُوا فيه ، منهم مثلًا :

١ – حمزة الأصفهاني المتوفى سنة ٣٦٠ هـ في كتابه « التنبيه على حدوث التصحيف والتحريف » ، عرض فيه للخط العربي وصفته وتطوره ، وما وقع فيه كبارُ العلماء وغيرهم من التصحيف الشنيع [(١)] .

٢ـ أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري المتوفى سنة ٣٨٢هـ في كتابه « شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف » [(٢)] .

(١) طبع بدمشق سنة ١٩٦٨ بتحقيق المرحوم الدكتور أسعد طلس .

(٢) طبع بالقاهرة سنة ١٩٦٣ بتحقيق عبد العزيز أحمد .

٣ـ أبو الحسن علي بن عمر الدّارقُطني البغدادي المتوفى سنة ٣٨٥هـ في كتابه « المؤتلِف والمختلِف » [١] ، وهو من الكتب الرئيسة التي أفاد منها الخطيبُ البغداديُّ في مؤلفاته كما أفاد منه كُتَّابُ المشتبه الآخرون .

٤ـ أبو محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري المتوفى سنة ٤٠٩هـ في كتابيه : « المؤتلف والمختلف »[٢] و « مشتبه النسبة » [٣] .

٥ـ الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ في كتابه « تلخيص المتشابه الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم » ، وهو كتاب حافل [٤] .

٦ـ وممن كتب في المؤتلف والمختلف من أسماء القبائل الأديب المشهور محمد بن حبيب البغدادي المتوفى سنة ٢٤٥هـ في كتابه « مختلِف القبائل ومؤتلِفها » [٥] .

٧ـ وألَّف أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي المتوفى سنة ٣٧٠هـ

---

(١) منه نسخة خطية في المكتبة التيمورية الملحقة بدار الكتب المصرية برقم ٥٤٦ ، ونشرته دار الغرب في ستة مجلدات سنة ١٩٨٦م .

(٢) نشرته دار الغرب الإسلامي ببيروت سنة ٢٠٠٧م في مجلدين .

(٣) طبع بالهند سنة ١٣٢٧هـ بتحقيق محمد محيى الدين الجعفري .

(٤) منه نسخة بدار الكتب المصرية .

(٥) طبعه وستنفلد الألماني سنة ١٨٥٠م .

« المؤتلِف والمختلِف » في أسماء الشعراء وكُناهم وألقابهم وأنسابهم[١] .

٨ـ أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني الأندلسي المتوفى سنة ٤٩٨هـ في كتابه النافع « تقييد المُهْمَل وتمييز المُشْكل » ، ضبط فيه كل ما يقع فيه اللبس من رجال صحيحي البخاري ومسلم ، وعندي منه نسخة مصورة .

٩ـ وفي القرن الخامس الهجري وُضِع أضخم كتاب في هذا الفن حتى ذلك العصر هو كتاب « الإكمال » [٢] للأمير ابن ماكولا المقتول سنة ٤٧٥هـ ، حيث جمع فيه معظم الكتب المتقدمة واستوعبها استيعابًا ذكيًّا فصار كتابه مُعَوِّضًا عن معظم تلك الكتب ، وهو كتاب لا يستغني عنه المُحَقِّقون المَعْنيون بتحقيق الكتب التي تناولت عصره والعصور السابقة له .

١٠ـ وفي بداية القرن السابع الهجري ألف الحافظ أبو بكر محمد ابن عبد الغني المعروف بابن نُقْطَة البغدادي الحنبلي المتوفى سنة ٦٢٩هـ كتابه الذي كمّل فيه كتاب ابن ماكولا وذيّل عليه وسماه « إكمال الإكمال »[٣] .

---

(١) طبع بالقاهرة سنة ١٣٥٤هـ .

(٢) حقق الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني المكي ستة أجزاء منه كان آخرها سنة ١٩٦٧م وتوفي – رحمه الله – قبل إتمامه ، ثم طبع كاملاً في بيروت .

(٣) منه نسخ بدار الكتب الظاهرية برقم ٤٢٩ حديث ، وفي دار الكتب المصرية برقم ١٠ مصطلح الحديث ، وفي دار التحف البريطانية برقم ٤٥٨٦ شرقي . ثم نشرته جامعة أم القرى في ستة مجلدات سنة ١٩٨٧م .

١١- وذيّل على ابن نقطة محدث الإسكندرية وجيه الدين أبو المظفر منصور ابن سَلِيم بن فتوح الهَمْداني المتوفى سنة ٦٧٣هـ [١] ، وكان من طلبة المستنصرية .

١٢- كما ذيّل على ابن نقطة أيضًا أبو حامد محمد بن علي المحمودي المعروف بابن الصابوني المتوفى سنة ٦٨٠ بكتابه النافع « تكملة إكمال الإكمال »[٢] .

١٣- وفي القرن الثامن الهجري ألف مؤرخ الإسلام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي كتابه العظيم المختصر « المشتبه في الرجال : أسمائهم وأنسابهم[٣] » سنة ٧٢٣هـ .

وقد رتَّبَ الذهبي كتابه على حروف المعجم وجعل لكل حرف بابًا ، واعتمد فيه أمهات الكتب المؤلفة في هذا الفن ، مثل كتب : عبد الغني بن

---

(١) منه نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٨١ مصطلح الحديث وجاء العنوان فيه « ذيل على كتاب مشتبه الأسماء للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الغني » ، والمعروف أن كتاب ابن نقطة يسمى « إكمال الإكمال » ، ثم طبعته جامعة أم القرى في مجلدين سنة ١٤١٦هـ .

(٢) حققه شيخنا العلامة المرحوم الدكتور مصطفى جواد ، ونشره المجمع العلمي العراقي سنة ١٩٥٧م .

(٣) حققه أولًا المستشرق الهولندي دي يونغ ونشره في ليدن سنة ١٨٦٣ في ٦١٢ صفحة ، ثم أعادت طبعه مكتبة عيسى الحلبي سنة ١٩٦٢م بعناية علي البجاوي في جزأين معتمدًا نسخة أحمد الثالث (رقم ٣٠٢٨) مع وجود نسخ أحسن منها .

سعيد الأزدي ، وابن ماكولا ، وابن نقطة ، وابن الصابوني ، ومنصور ابن سليم الإسكندراني وغيرهم ، فضلًا عما أخذه من شيوخه ووقع له وتنبه إليه أثناء دراساته الواسعة وممارساته لعلم الرجال وعلم التراجِم .

ولما كان موضوع الكتاب على غاية من الاتساع فإن مؤلفه بالغ في اختصاره واعتمد القلم في ضبط المشتبه إلا فيما يصعب ويشكل فكان يقيده بالحروف ، وهو نادر .

وكان الذهبيُّ يعلم جيدًا صعوبةَ الاعتماد على ضبط القلم ، فنبه على ذلك في المقدمة بقوله : « فأتقنْ يا أخي نسختك واعتمدْ على الشّكل والنقط ولا بد ، وإلا لم تصنع شيئًا » .

وقد احتل كتابُ الذهبي هذا مكانًا رفيعًا بين الكتب المؤلفة في هذا الفن العسير ، وهو في حقيقته يُغني عن كثير من الكتب الأخرى ، لكنه يحتاج إلى تَمَرُّس ودُربة للإفادة منه .

١٤- وفي القرن التاسع الهجري طالع عَلامةُ الشام الحافظ ابنُ ناصر الدين الدمشقي المتوفى سنة ٨٤٢هـ كتاب « المشتبه » للذهبي ، وضبط لنفسه نسخة نفيسة منه ، ثم ألف كتابه العظيم « توضيح المشتبه »[1] ، قيد فيه الأسماء والأنساب والكُنى والألقاب بالحروف لإيمانه بأن القلم

(١) منه نسخة ناقصة في مكتبة سوهاج بالبلاد المصرية ، وعنها نسخة مصورة بدار الكتب المصرية . وفي دار الكتب الظاهرية بدمشق نسخة كاملة منه . ثم نشرته مؤسسة الرسالة في عشرة مجلدات سنة ١٩٩٣م .

لا يمكن اعتماده في مثل هذه الأمور ، فأوضح بعض ما أهمله الذهبي ، وشرح بعض ما رأى أنه شديد الاختصار ، واستدرك على مؤرخ الإسلام استدراكاتٍ نفيسةً تدل على علم جمّ ، ومعرفة وإتقان وبراعة تامة في هذا الفن ، ولذلك يعد كتابه هذا - فيما أرى - من أنفس الكتب الموضوعة في هذا الفن على الإطلاق .

١٥ـ كما شرح كتاب الذهبي أيضًا الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتاب سماه « تبصير المنتبه بتحرير المشتبه » [١] ، وهو كتاب قيّم ، ولكن أنّى له أن يبلغ مرتبة توضيح ابن ناصر الدين ؟ !

١٦ـ وحاول تلميذ الذهبي تقيّ الدين محمد بن رافع السّلامي المتوفى سنة ٧٧٤هـ أن يستدرك على كتاب شيخه في المشتبه [٢] ، فعمل جزءًا جعله كالذيل عليه .

---

(١) نشرته المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر بالقاهرة بعناية البجاوي أيضًا ١٩٦٧م .

(٢) نَشَرَهُ الفاضل الدكتور صلاح الدين المنجد ببيروت سنة ١٩٧٤م ، على نسختين من استنبول ، وذكر أنه قابل « تبصير » ابن حجر بذيل ابن رافع فتبين له أن ابن حجر لم يطلع عليه مدللا بذلك على نفاسة الكتاب . ومثل هذه الأحكام المتسرعة كثيرة عند هذا العالم الفاضل ، فقد أخطأ في هذا الحكم خطأً كبيرًا ؛ لأن ابن حجر قد اطلع عليه ونصَّ على ذلك تصريحًا في آخر كتابه فقال : « وقد ذيل عليه الحافظ تقي الدين ابن رافع تلميذه في هذا المختصر جزءًا قدر عشر أوراق غالبه لا يرد عليه ، لأنه إما أن يكون قد ذكره أو يكون لا يشتبه إلا على بعد (التبصير ٤ / ١٥١٢ - ١٥١٣) فتأمل !

هذه هي أشهر الكتب المُؤلَّفة في هذا الفن - وليس جميعها - ، وهي سلاحُ المُحَقِّق الأول في ضبط الأسماء والأنساب والكُنى والألقاب المشتبهة ، لكنها تحتاج في الوقت نفسه إلى دراية ودربة عند استعمالها ، فلا ينبغي للمحقق عند الرجوع إليها أن يجزم بصحة تقييد الاسم المشتبه إلا عند نصها عليه وتصريحها به ، وإلا انعدمت الفائدة وما صارت تُرتجى منها العائدة .

فمن أمثلة ذلك : ما جاء في وَفَيَاتِ سنة ٥١٣هـ من كتاب العبر عند ذكر وفاة ابن عقيل البغدادي الظّفْري .

فعلَّق محققه الفاضلِ على « الظّفْري » في الهامش بقوله : « نسبة إلى ظفر بفتح الظاء المعجمة والفاء ، بطن من الأنصار » [(١)] وأحال على كتاب « اللباب في تهذيب الأنساب » لابن الأثير .

نعم ذكر ابنُ الأثير لفظ « الظفري » في اللباب ولكنه لم يُصَرِّح بنسبة ابن عقيل إليه . ومثل هذه الإحالة على « اللباب » تُشْعِر آثر ذي أثير بأنه منصوص على نسبته ، وليس الأمر كذلك ، فلم يكن ابن عقيل العلامة من بطن « ظفر » الأنصاريين ، بل كان منسوبًا إلى الظفرية المحلة المشهورة من محال بغداد الشرقية ، وهذه المحلة والنسبة إليها مذكورة

---

(١) العبر : ٤ / ٢٩ .

أيضًا في « اللباب » ، لكن تَسَرُّع المحقق وعدم التزامه بضرورة نص مؤلف الكتاب على النسبة أَوْقَعه في هذا الغلط المُسْتَعْظَم على فاضل من مثله ، ومثل هذا الذي ذكرتُ كثيرٌ في هذا الكتاب .

۞ ۞ ۞ ۞

خَامِسًا: ٱلتَّعْرِيفُ بِٱلْمُبْهَمِ ٱلْمَغْمُورِ وَتَرْكُ ٱلْمَشْهُورِ

توسّع بعضُ المحققين فصاروا يُعَرِّفون بكل عَلَم يَرِدُ في النص من مواضع وبلدان وأسماء وكتب ونحوها ، ويغرقون في ذكر المصادر والمراجع الدالة عليه ، فتضخمت حواشي الكتب المحققة بما لا طائل تحته ، فإنَّ عَمَلَ المحقق يتعيَّن أن يتجه إلى أن يُخْرج نصًّا صحيحًا ويُعلق عليه بما يفيد تصحيحه وتوضيحه ، لا أن يكون شارحًا لكل صغيرة وكبيرة مما يعرفه الخاصُّ والعام .

ولما كان قراء مثل هذه الكتب هم في الأغلب الأعم من المتخصصين أو من ذوي الثقافة الجيدة أو في الأقل ممن نالوا منها قسطًا جيدًا فإن التعريف بالمشهور لا ضرورة له البتة ، وينبغي الاقتصار على التعريف بالمغمور بطريقة مختصرة تدفع الوهم أو توضح الأمر حسب .

ومن أسفٍ أَنَّنا لاحظنا كثيرًا من المُتَعانين لهذا الفن قد عكس الآية فَعرَّف بالمشهور وترك المغمور ؛ لأنه يحتاج إلى جهد وتعب ومراجعة وطول أَناة .

والحَقُّ : إنَّنا بعد أن ذكرنا أن من واجب المُحَقِّق تقييد النص وضبطه وتدقيقه ومراجعة الكتب المختصة التي تعينه على ذلك ، فإن المحقق يبقى بعد كل ذلك هو المسؤول الأول عما يقع في النص الذي يحققه من تصحيف أو تحريف أو سقط أو عدم وضوح أو ضبط غير صحيح .

إننا حينما طالبنا المحقق بالرجوع إلى الكتب المختصة لم نطلب منه

أن ينقل لنا شروح تلك الكتب أو يذكر لنا مواضع مُراجعاته في المهم وغير المهم ، وإنما كانت مثل هذه المراجعات لفائدته هو وإعانته ومساعدته في التوصُّل إلى الضبط الجيد ، وبهذا نتخلص من تضخم الحواشي في الكتب المحققة على حساب النص ، ولا أشك في أن استفادة القارئ إنما تكون من النص المُتْقَن التحقيق المُجَوَّد الضبط والتدقيق .

۞ ۞ ۞ ۞

سَادسًا: ٱلتَّخْرِيج

أغرق بعض المُحَقِّقين في تخريج الأعلام فذكر كل مصدر ذكرها على الاستقصاء ومثلها البلدان ، وبالغ كثير من المحققين في تخريج القصائد والمقطعات والأبيات الشعرية فأثقلوا حواشي الكتب بذكر المكان والاختلاف في الروايات ، وعُنِيَ آخرون بتخريج الأحاديث النبوية الشريفة فصار يذكر كل المصادر التي ورد فيها الحديثُ دون النظر إلى قيمتها وأهميتها . وكل هذا من حيث العموم عمل مُبالغ فيه ليس هناك مبرر أو مُسَوِّغٌ له ، يصرف فيه من الوقت والجهد ما كان أحق أن يصرف لغيره مما هو أكثر نفعًا .

فأما التراجم فلا بأس بذكر بعض المصادر المختارة ، شرط أن تكون الغاية المتوخاة منها توثيق النص بالمقارنة والمقابلة بين النصوص ، ومحاولة التوصُّل إلى الصحيح منها لا أن تذكر من باب الجمع والاستكثار ، علمًا بأن الاستقصاء فيها كاد أن يكون مستحيلًا لوقوف المحقق بعد ذلك على مصادر خطية أو مطبوعة لم يطَّلع عليها سابقًا .

وأما الشعر فقد رُوِيَ – وسيظل يُروى – باختلاف كبير بين كتاب وآخر ، وهو فيما نرى من الأمور البديهية حتى في الشعر الذي يَرِدُ في الدواوين ، لاختلاف الرواة وتعددهم ، فإذا ورد الشعرُ في نص من النصوص وثبت للمُحَقِّق أن هذه هي الرواية التي أرادها مؤلفُ النص أو الشاعر أو جامع الشعر وراويه ثبتها ، فإن وجد في البيت عيبًا من العيوب الشعرية ، فيتوجب على المحقق أن ينبه عليه ويثبت في الهامش – أو الأصل حسب أصالة النسخة

واقتناعه – ما يراه صوابًا في بعض المصادر الأخرى ، ويستحسن الرجوع إلى الدواوين إذا كان قائل الشعر من أصحاب الدواوين المعروفة عنده .

وأما الحديث فإنه بالتعليق خَليق ؛ لأنه يُكون المصدر الثاني للشريعة الإسلامية بعد الكتاب العزيز ، إلا أن العبرة ليس في ذِكْر مصادر الحديث وتركها على رسلها فليست هذه هي الغاية التي نرمي إليها ، وإنما يجب أن تتجه الغاية إلى تبيان درجة الحديث من الصحة والسقم حسب الأُصول والقواعد المُتَّبعة في علم مصطلح الحديث ، ولا سيما في الكتب التاريخية والأدبية والعقائدية التي تكثر فيها الأحاديثُ الضعيفة والواهيةُ والموضوعة ، والتي لم يعتنِ مؤلفوها ببيان درجة صحتها أو سقمها .

وقد أدى انتشارُ مثل هذه الكتب بين الناس إلى أن أصبح كثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة تدور على ألسنة الكثرة الكاثرة من الخطباء والمدرسين والمُؤَلِّفين ، ويَتَلَقّاها عنهم أغلبُ الناس ، فيعملون بها وبما يُستفاد منها ، وهي بذلك أصبحتْ تُكوّن خطرًا عظيمًا على أفكار الناس وعقائدهم وسلوكهم الاجتماعي والفكري والديني ، وهي فضلًا عن كل ذلك تشوّه حقائق الإسلام بتقديمها صورة غير حقيقية له [١] ، لذا يتعيَّن على المُحقِّق المُدَقِّق أن يصرف جُلَّ عنايته ليس إلى ذِكْرِ مصادر الأحاديث واستقصائها من غير معرفة ولا دراية ، بل إلى بيان درجتها من الصحة والسقم ، فيميز صحيحها من حسنها من ضعيفها من موضوعها .

(١) انظر : المقدمة الجيدة التي كتبها العالمان الشاميان الفاضلان : شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط لكتاب «زاد المعاد» لابن القيم الذي بتحقيقهما (ص: ١٠-١٢) من طبعة دارالرسالة .

سَابعًا : نَقْدُ النَّصِّ

لقد قررنا سابقًا أن عمل المحقق يتعيَّن بأن ينصرف إلى ضبط النص وتوضيحه للقارئ التراثي . لكن هذا لا يمنع في الوقت نفسه من أن ينبه المحقق المدقق إلى بعض الأوهام التي وقع فيها مؤلف النص ويبين الصحيح الذي ينقض هذا الوهم ويدمغه بالدليل ، فالمؤلف من آحاد الناس يخطئ ويصيب وينبغي للمحقق – إن كان قادرًا – أن يكشف عن هذا الخطأ .

وهذه العملية ، وإن تبد أول وَهْلة خارجة عن عمل المُحَقِّق لكنها في واقع الأمر تدخل في صُلب عمله ، فليس هناك من أحد صرف وقتًا في هذا النص كالذي صرفه هو ولا عرف خباياه كمعرفته هو ، فهو إذن أخبر الناس به ومن ثم أحقُّهم بتبيان أوهامه ، وهو في كل ذلك يقدم خدمة جُلى للباحثين عند تنبيههم إلى خطأ أو إلى رأي ضعيف ورد في الكتاب ، مع الإشارة إلى الصحيح أو الرأي الأقوى فيتنبهون عند الإفادة من الكتاب والنقل عنه ، مما ييسر عليهم عملية البحث العلمي ويوفر عليهم وقتًا وجهدًا كبيرين .

ولا شك في أننا يجب ألا نُلْزم المُحَقِّقين بمثل هذا العمل الشاق المتعب المضني الذي يتطلب سعة في المعرفة وبسطة في العلم واطلاعًا عظيمًا بموضوع النص والكتب المؤلفة فيه ، لكننا نطمح إلى أن يذكروا بعض الذي يعرفونه ويقفون عليه نتيجة قيامهم بالمقارنات الكثيرة ، لا سيما أولئك النفر من المحققين البارعين الذين حَصَلوا على مرتبة عالية من الخبرة ودرجة كبيرة من التمكن والإتقان .

فمن ذلك – على سبيل المثال لا الحصر – ما قاله العلامة شمس الدين ابن خلكان عند الكلام على تاريخ مولد المُحَدِّث الكبير أبي طاهر السِّلفي : « مع أننا ما علمنا أن أحدًا منذ ثلاث مئة سنة إلى الآن بلغ المئة فضلا عن أنه زاد عليها سوى القاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري فإنه عاش مئة سنة وسنتين » (١) .

فنقل بعض الناس هذا القول من غير مناقشة (٢) مع أنه قول ساقط لا قيمة له ، فقد جربنا الوقوف على عدد كبير ممن بلغ المئة أو جاوزها خلال الثلاث مئة سنين التي سبقت العلامة ابن خلكان (٣) .

ومن ذلك – مثلا – تكرر بعض التراجِم عند ثقات المؤرِّخين من غير أن يشعروا منهم : الزكي المنذري (٤) ، والذهبي (٥) ، وابن المُلَقِّن (٦) ، وغيرهم ، وهو ما ينبغي التنبيه عليه .

---

(١) وفيات : ١ / ١٠٧ .

(٢) انظر مقدمة « معجم السفر » للسلفي : ١٥ .

(٣) انظر كتاب « أهل المئة فصاعدًا » للذهبي بتحقيقنا ص ١٣٠ فما بعد ، و « التحبير » للسمعاني : ١ / ٢٦٦ ، ٦١١ ، و « العبر » للذهبي : ٤ / ١٣٣ ، ١٣٧ ، وإرشاد ياقوت : ٦ / ٤٢٢ ، وتكملة ابن الصابوني : ٢٧٧ ، وتاريخ ابن الدبيثي ، الورقة : ٦٠ (شهيد علي) ، وعقد الجمان للعيني : ١٦ / الورقة ٦١٧ وغيرها .

(٤) التكملة ، التراجم : ١٢٧٥ ، ١٩٠٧ .

(٥) تاريخ الإسلام ، الورقة : ٧٢ ، ١٩٨ (أيا صوفيا ٣٠١١) .

(٦) العقد الثمين ، الورقة : ١٧٢ .

وينبغي للمُحَقِّق أن يفيد من ملاحظات المؤلفين الذين جاؤوا بعد مؤلف الكتاب وألَّفُوا في موضوعه ، فاستدركوا عليه أو صَحَّحُوا له أو نبهوا إلى بعض ما في الكتاب من عَوَز ، فإثبات مثل هذه الملاحظات - بعد تدقيقها ودراستها والتأكد من قيمتها - من الأعمال الجليلة التي يقوم بها المحققون البارعون .

فمن ذلك مثلًا - لا حصرًا - ما استفاده المحقق الكبير المرحوم الشيخ المعلمي اليماني من كتاب « اللباب » لابن الأثير عند تحقيق « الأنساب » للسمعاني ، وما استفاده من « إكمال الإكمال » للحافظ محمد بن عبد الغني ابن نقطة البغدادي المتوفى سنة ٦٢٩هـ عند تحقيق كتاب « الإكمال » للأمير ابن ماكولا .

وحينما قمت بتحقيق كتاب « تهذيب الكمال » للعلامة أبي الحجاج المِزِّي المتوفى سنة ٧٤٢هـ انتفعتُ انتفاعًا شديدًا بالكتب التي أُلفت على « التهذيب » سواء أكانت من الكتب المستدرِكة مثل « إكمال تهذيب الكمال » للعلامة علاء الدين مُغُلْطاي الحنفي المتوفى سنة ٧٦٢هـ ، أم كتبًا مختصِرة مُسْتَدْرِكة مثل « تذهيب التهذيب » للذهبي ، و « الكاشف » له أيضًا ، و « تهذيب التهذيب » لابن حجر ، أم كتبًا مختصِرة فقط مثل : « بغية الأريب في اختصار التهذيب » لابن بردس البعلبكي المتوفى سنة ٧٨٦هـ ، و « المجرد » للذهبي وغيرها مما بينتُه في مقدمة الكتاب .

وقد أعانتني هذه الكتب - ولا سيما كتب الذهبي ومغلطاي وابن حجر - على استدراك بعض الأوهام التي وقع فيها مؤلف الكتاب أو ترجيحه لرأي أو ضبط غير مرجح .

۞ ۞ ۞ ۞

الخاتمة

يتضح للقارئ مما قَدَّمنا أن الخلط بين « **التحقيق** » و « **التعليق** » هو الذي خلقَ بلبلة كبيرة في طُرق المحققين ، واختلافًا بَيِّنًا في مناهجهم ؛ بسبب عدم اتضاح المفهومين عند الكثرة الكاثرة منهم .

وها نحن أولاء قد مَيّزنا بين التعليق الذي يهدف إلى ضبط النص وتقييده وإخراجه أقرب ما يمكن إلى الصيغة التي أرادها مؤلفه يوم دَوَّنه ، وهذا هو الذي نصطلح على تسميته بـ « **التحقيق** » ، وبين التعليق على النص بما يفيد قارئه قدر المستطاع ويقربه منه ويجلي نصوصه بالشروح والتوضيحات والتعريفات وبيان الأوهام ونحوها ، وهو ما نصطلح على إطلاق لفظ « **التعليق** » عليه . ومن هنا يمكننا تحديد التعليقات التي ترمي إلى ضبط النص وتحقيقه بما يأتي :

١ـ **تنظيم مادة النص** ، وَرَسْمُه بما هو مُتعارف عليه في عصرنا ، بما يُظهر معانيه ويُوَضِّحُ دلالاته .

٢ـ **التعليق بما يفيد تقييد النص بالحركات ـ والتقييد بالحروف عند الضرورة** ـ لإظهار المعاني الصحيحة ودفع الإبهام والإيهام الذي يقع فيه القارئ ، ورفع أي اشتباه عنه .

٣ـ **تثبيت الاختلافات المهمة بين النسخ بعد ترجيح الصواب** والتعليق الذي يرمي إلى بيان الأسباب التي تمَّ بموجبها هذا الترجيح .

٤ـ **الإشارة إلى الموارد التي اعتمدها مُؤلِّف النص** بعد الرجوع إليها سواء أكان قد صَرَّح بها أم أغفل التصريح وتأكد لنا اعتماده عليها ، والعناية بإثبات الاختلافات بين تلك الموارد والأصول وبين ما دونه في النص نقلًا منها .

٥ـ **مُتابعة النقول التي اقتبسها منه المؤلفون الذين جاءوا بعده** ، وتثبيت مواضعها وتوضيح أي اختلاف بينها وبين النص الذي يُعْنَىٰ المحقق بتحقيقه ، وآية ذلك أن مثل هذه النقول تُعد في حقيقتها جزءًا من نسخٍ أخرى من النص ، وهي تزيده توثيقًا وقوة .

هذه هي أبرز الأُمور التي يتعيَّن على المُحَقِّق المدقق العناية بها عناية بالغة ، وأنَّ أي نَقْصٍ فيها أو إهمال لها يؤدي بلا ريب إلى نقص في « **التحقيق العلمي** » ، ويُخرجه عن مساره الصحيح ، ويبتعد عنه كلّما قصرنا في جانب منه حتى يصبح « **نَشْرًا** » لا « **تحقيقًا** » .

أما « التعليق » فيشتمل على ما يأتي :

١ـ **شرح الألفاظ الغريبة والمصطلحات المستعملة في الكتاب** مع العناية بمعانيها في زمن تأليف النص ، ودلالاتها استنادًا إلى موضوعه ، إذ من المعلوم أن دلالات الألفاظ تختلفُ من عصر لآخر ، وتتباينُ بين علم وآخر أيضًا .

٢ـ **التعريف بالمُبهم المغمور من** أسماء الناس والبلدان والكتب ، ونحوها ، بما يفيد توضيح النص وتسهيل إفادة القارئ منه ، وتيسير

انتفاع الباحث وصرفه عن عناء المراجعة والبحث في أمور يكون المحقق من غير ريب أكثر دراية بها ودُربة عليها .

٣ـ **تخريج الأحاديث النبوية الشريفة** من مواردها المعتمدة لتبيان درجتها من الصحة والسقم حسب الأُصول والقواعد المُتَّبعة في علم مصطلح الحديث ؛ لئلا يغتر القارئ بالسقيم منها فيعمل به أو بما يستفاد منه من غير علم .

٤ـ **مُقارنة النص بالنصوص التي تناولت موضوع النص مما سبقه** – وإنْ لم يستفد المؤلف منها أو يطَّلع عليها – أو من النصوص التي أُلِّفت بعده ، فهذه عملية تُيسر على الباحثين الكثيرَ من العناء ، وتساعدهم في بحوثهم بمراجعة مواضع النصوص المشابهة ممن تناول هذا الموضوع الذي يُعنون به .

٥ـ **نقد النص** ، وبيانُ الأوهام التي قد يقع فيها كاتبه ، وبيانُ الصحيح الذي ينقض هذا الوهم ، ودَعْمُه بالأدلة التي تدمغه وتقوي ما ذهب إليه المُعَلِّق .

ومِنْ هذا الذي بيّنا وأوضحنا يظهر جليًّا أن هذا النوع من « التعليق » على النص لا علاقة له بضبطه وتحقيقه ، ومن ثَمَّ يمكن للمحقق أن يهمل أي أمر من أموره ، أو كلّها ، استنادًا إلى ما يراه مناسبًا للنص الذي يُعْنَىٰ به . وإذا كُنّا قد استطعنا أن نميّز بين الاثنين ، فإننا نقترح على المَعْنِيين بتحقيق كتب التراث والتعليق عليها ونشرها أن يستعملوا الألفاظ الدالة على عملهم ، فيقال

عندئذٍ : « **نَشَرَهُ** » فلان إذا اقتصر على نسخ المخطوط وطبعه ومقارنته بالأصل المنتسخ منه . ويقال : « **حَقَّقَهُ** » فلان إذا ما اقتصر في عمله على ما ذكرناه من شروط التحقيق . ويقال : « **حَقَّقَه وعَلَّق عليه** » إذا ما أضاف إلى عمله التحقيقي الأمور التي ذكرناها في « **التعليق** » .

وفي جميع الأحوال يبقى « **التحقيق** » هو الغاية التي يتعيّن على المحقق الوصولُ إليها ، ويصرف جُمّاع همته إليها ، فإن « **التعليق** » مهما بلغت أهميته يظل في مرتبة أقل أهمية من التحقيق العلمي المتقن الذي يقصد به تقييد النص وضبطه .

وبعد ، فإن التعليق على النص مسؤولية تأريخية وأدبية وعلمية في آنٍ واحد ، لذا يتوجّب على المحقق أن يكون في غاية الالتزام عند التعليق ، يحسب لكل كلمة وجملة حسابها وقيمتها العلمية ، فلا يجعل من الحواشي مكانًا لإظهار معرفته في غير موضوع النص وتصحيحه وفائدته ، ويجتهد دائمًا أن تكون تعليقاته في جميع ما يُصَحِّحُ أو يوضِّح أو يستدرك أو ينقد جامعة نافعة مختصرة غاية الاختصار شرط أن تكون مجزية دالة في الوقت نفسه .

إنَّ التعليقات تكشف عن شخصية المُحَقِّق ومدى التزامه بالمنهج العلمي والتأدب مع زملائه العلماء والدارسين ، وهي بعد كل الذي ذكرنا تقدم انطباعًا عن مكانته العلمية .



ضبط النص والتعليق عليه

هذا الكتاب

يحتل ضبط النص والتعليق عليه أهمية عظمى في علم تحقيق المخطوطات العربية ، فهما أمران متلازمان أدى الخلط بينهما إلى خلق بلبلة كبيرة في طُرق المحققين واختلافًا بيّنًا في مناهجهم بسبب عدم اتضاح المفهومين عند الكثرة الكاثرة منهم .

ويأتي هذا الكتاب الموجز ليحدد بدقة التعليقات التي ترمي إلى ضبط النص وتحقيقه دون إفراط ولا تفريط ، وتشمل : تنظيم مادة النص ، والتعليق عليه بما يفيد تقييد النص بالحركات ، وتثبيت الاختلافات المهمة بين النسخ بعد ترجيح الصواب مع التعليل ، والإشارة إلى الموارد التي اعتمدها مؤلف النص ، ومتابعة النقول التي اقتبسها منه المؤلفون الذين جاءوا بعده .. وأن أي نقص في هذه الأمور أو إهمال لها يؤدي بلا ريب إلى نقص في التحقيق العلمي ويخرجه عن مساره الصحيح ويبتعد عنه كلما قصرنا في جانب منه حتى يصبح نَشْرًا لا تحقيقًا .

كما يبين بوضوح المراد بالتعليق على النص والذي لا علاقة له بضبط النص وتحقيقه .. ويشمل شرح الألفاظ الغريبة ، والمصطلحات المستعملة والتعريف بالمبهم المغمور من أسماء الناس والبلدان والكتب ونحوها ، وتخريج الأحاديث ، ونقد النص ..

